



المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدى»

الدليل التدريبي الخاص بالحقوق الرقمية

الحق في الوصول إلى الإنترنت
كمصدر للمعلومة وكأداة لمشاركتها

إعداد: مأمون مطر

فلسطين

تشرين الثاني/نوفمبر 2017

عن مركز مدني

مركز مدني مؤسسة إعلامية حقوقية فلسطينية مستقلة غير حكومية وغير ربحية. تأسست عام ٢٠٠٦. مقرها الرئيسي رام الله. ويعمل في كافة أنحاء الأراضي الفلسطينية.

في العام ٢٠٠٦ تحول مركز مدني من علم إلى مؤسسة نسعى للتغيير نحو الأفضل. ليصبح للصحفي مؤسسة دعمه وقت إلى جانبه حين تتكبد حقوقه من أي طرف كان. بعد أن كان يناضل فردياً في الدفاع عن رأيه ومهنته. ولتوعي وتدعم المجتمع الصحفي في تقنيات مطور الرقابة الذاتية ليتمكن بإبداعه دون خوف من أجل تكريس الصحافة كسلطة رابعة في المجتمع تساهم في تطويره والتصالح مع ذاته.

تأسس مركز مدني لذلك كله من قبل مجموعة من الصحفيين والشخصيات المهمة الذين شعروا أن وقت التغيير قد حان. ليمثلوا بشكل طوعي ثمة ستين. لينطلق بمسار مركز طاعل في الدفاع عن حقوق الصحفيين من خلال تقديم الاستشارات القانونية لهم، وفتح الانتهاكات بحقهم. والتوعية بالحق في حرية التعبير وبحقوق الصحفيين. وللمساهمة بشكل جدي في تنمية الإعلام الفلسطيني. ليقوم بدوره الطبيعي في حياة المجتمع الفلسطيني التوازي للحرية والديمقراطية والتقدم.

يحمل المركز ويمثل بشكل علني مختلف منواصل حتى يحدث التغيير. إلا يتم التخطيط بناء على دراسات تغطي الواقع والتحديات التي يصب العمل عليها في هذا المضمار. ويتم الشراكة بالبرامج والأنشطة بناءً عليها. حيث تفقد لاحقاً بالتعاون مع المؤسسات الشريكة. ولا يهمل المركز أي تمويل مشروط لا يتماشى مع رؤيته وخطته.

الدليل التدريبي الخاص بالحقوق الرقمية

(الحق في الوصول إلى الإنترنت كمصدر للمعلومة وكأداة لشاركتها)

فلسطين، كانون أول / ديسمبر ٢٠١٧



جميع الحقوق محفوظة © ٢٠١٧

المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية «مدني»

انجز هذا الدليل بدعم مشكور من مؤسسة

EUROPEAN
ENDOWMENT FOR DEMOCRACY

ما هي الحقوق الرقمية؟

يصف المصطلح الحقوق الرقمية حقوق الإنسان التي تسمح للفرد بالوصول إلى الإعلام الرقمي واستخدامه وإنشائه ونشره أو الوصول إلى أجهزة الحاسوب وغيرها من أنظمة التخزين والحوسبة المحلية والسحابية واتعمة الاتصال التي توصل لها وما عليها من خدمات نقل البيانات والمعلومات. وحق الوصول لها والأجهزة الإلكترونية أو شبكات الاتصال واستخدامها وكذلك مقته في وجود شبكات بث تلفزيوني وإذاعي وطنية (رقمية) تنقل له المعلومات والأخبار والبرامج بكافة أشكالها.

ويطلق هذا المصطلح بشكل خاص بحماية وإعمال الحقوق الموجودة، مثل الحق في السرية أو حرية التعبير في سياق التقنيات الرقمية الجديدة، وبمخصوصا شبكة الإنترنت، ويتم اعتبار الوصول إلى شبكة الإنترنت مقًا لكفله قوانين الدول المتعددة.

وبما هذا الدليل/الكتاب تلقي نظرة على الحقوق الرقمية وكيفية ضمانها والتعامل معها.

فيما يحتفل العالم بيوم حقوق الإنسان كل عام في ١٠ ديسمبر/كانون الأول من كل عام.

حيث يأتي ذلك احتفاء باليوم الذي اعتدته فيه الأمم المتحدة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، ويتضمن الإعلان ٣٠ حقاً أساسياً، تتراوح بين حرية التعبير والتمتع من التعليم والحق في الخصوصية والحق في التعليم. إلا أنه التأكيد قد تغير منذ تم اعتماد إعلان حقوق الإنسان قبل ما يقرب من ٧٠ عاماً إلى يومنا هذا من حيث الحقوق وأنواع التعبير وطريقة التعبير عن الرأي والحصول على المعلومات.

فالتكنولوجيا الإلكترونية والرقمية تعوق الكيفية التي يمارس فيها القيادات من الناس مشورهم في حرية التعبير والحصول على المعلومات، لدرجة أنه من الممكن القول بأن الإنترنت، إلى جانب الهواتف المحمولة، هي أدا المعلومات الأكثر أهمية في العالم.

ما هي الحقوق الرقمية بالضبط؟

وتعتبر الحقوق الرقمية نفس حقوق الإنسان الأساسية الموجودة في العالم عبر المتصل بالإنترنت - ولكن في عالم الإنترنت.

في عام ٢٠١٢ (ومرة أخرى في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦)، وافق مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في قرار بأن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس حالياً يجب أيضاً أن تكون محمية عبر الإنترنت. وهذا يعني أنه بدلاً من الأمم المتحدة التي تلجأ إلى تحديد حقوق جديدة للحيز الإلكتروني، فقد أوصوا بتوسيع نطاق حقوق الإنسان القائمة على الفضاء الإلكتروني والرقمي (السيبراني).

الجمعية العامة للأمم المتحدة تؤيد الحق في الخصوصية في

المصر الرقمي

معبرة عن قلقها إزاء التأثير السلبي للمراقبة الإلكترونية واعتراض الاتصالات الرقمية وجمع البيانات الشخصية على حقوق الإنسان. اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع قراراً يدعم الحق في الخصوصية، داعياً جميع الدول إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتوضيح حد للأشعة التي تشكل هذا "التداع الأساسي للمجتمع الديمقراطي".

وتحت عنوان "الحق في الخصوصية في العصر الرقمي"، تناولت الجمعية هذه المسألة الناشئة، مؤكدة على أن الحق في الخصوصية هو حق من حقوق الإنسان، وستدفع للمرة الأولى، على أن نفس الحقوق التي يتمتع بها الناس يتمتع حمايتها أيضاً على الإنترنت. ودعت الدول إلى احترام وحماية الحق في الخصوصية، بما في ذلك في سياق الاتصالات الرقمية. وكان هذا القرار، الذي صاغته البرازيل وألمانيا، من بين أكثر من ٦٥ نصاً أوصت بها اللجنة الثالثة للجمعية العامة (الاجتماعية والإنسانية والثقافية) حول مجموعة من القضايا تتعلق بالإنسان، والتنمية الاجتماعية ومنع الجريمة. ويشير إلى أنه في حين أن الظروف بشأن الأمن العام قد تثير جمع وحماية بعض المعلومات الحساسة، يوضح النص أنه يتعين على الحكومات ضمان الامتثال التام لأكثر أماناتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويدعو الدول إلى المحافظة على أو إنشاء نظام فعال ومستقل معلمي، قادر على ضمان الشفافية، حسب الاقتضاء، ومداولة المراقبة و/أو اعتراض الاتصالات وجمع البيانات الشخصية، ويطلب القرار أيضاً من القوض السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، تلك، بيلي، أن تقدم تقريراً بشأن حماية وتعزيز الحق في الخصوصية في سياق المراقبة الفعلية وخارج الحدود الإقليمية. و/أو اعتراض الاتصالات الرقمية وجمع البيانات الشخصية، بما في ذلك على نطاق واسع، إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته ٢٧ وإلى الجمعية العامة في دورتها ٦٩. وفي وقت سابق من العام، أبرزت السيدة بيلي الحق في الخصوصية، وذلك باستخدام حالة المواطن الأمريكي إدوارد سنوون لتوضيح الحاجة الملحة لحماية الأفراد الذين يكشفون عن انتهاكات حقوق الإنسان. وذكرت أن الحق في الخصوصية، والحق في الوصول إلى المعلومات وحرية التعبير يرتبطون ارتباطاً وثيقاً، والجمهور لديه الحق الديمقراطي في المشاركة في الشؤون العامة وهذا الحق لا يمكن أن يمارس على نحو فعال من خلال الاعتماد فقط على المعلومات الصريح بها. أشار إلى أن السيد سنوون، وهو مؤلف متعاقد في وكالة الأمن القومي في الولايات المتحدة، صمّم بتسريب تفاصيل عدة برامج مراقبة إلكترونية سرية للصحافة، وكان قد فر من البلاد في الربيع الماضي بعد نشر الأخبار، وفقاً لتقارير وسائل الإعلام، بوجود حالياً في روسيا. وأشارت السيدة بيلي في ذلك الوقت إلى أنه في حين أن الشكاوى بشأن الأمن القومي والنشاط الإجرامي قد تبرز استخدام صير لبرامج استثنائية ومصممة خصيصاً للمراقبة، إلا أن المراقبة دون وجود ضمانات كافية لحماية الحق في الخصوصية تمثل خطر التأثير سلباً على التمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وأشارت أيضاً إلى أن المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ١٧ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تفضل على أنه لا يجوز التدخل التعملي في خصوصيات الفرد أو أسرته أو منزله أو مراسلاته، وعلى أن لكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك التحملات، <http://www.un.org/arabic/news/story.asp?newsID=20136&WapYRbljG9K>

القرار غير ملزم للدول ..

لكن من المهم التأكيد على أن قرار الأمم المتحدة هذا غير ملزم قانوناً، كما أن البلدان الفردية تتعامل مع الحقوق الرقمية بطرق متنوعة. ففي حالة الخصوصية، على سبيل المثال، يرتكز هذا الحق في دستور كل بلد تقريباً في العالم.

ومع ذلك، فإن القوانين الوطنية التي تنظم الخصوصية في العالم الرقمي (في شكل قوانين حماية البيانات أو التححر من المراقبة) غالباً ما لا تواكب التكنولوجيا وقد لا تحمي الخصوصية على الإنترنت.

لمرحلة المزيد من الحماية القانونية للحقوق الرقمية، مؤسسة الحدود الإلكترونية
<https://www EFF.org>

في عنوان أول جيد. وكذلك قوانين حماية البيانات في العالم.
<https://www.diapiperdataprotection.com>

بداية ، ما هي التحديات التي تواجه الحقوق الرقمية ؟

الحقوق الرقمية تتعرض للهجوم من العديد من الاتجاهات ومن جهات مختلفة من الدول ومن الشركات الكبرى المالية المسيطرة على الشبكات والخدمات والتكنولوجيا ومن مزودي الخدمات الرقمية المخطئين كمزودي خدمات الإنترنت والشركات التي تباع وتروج للمنتجات الرقمية فإن هذا يعمل من الصعب أن نعرف من أين تبدأ.

ولكن هنا قائمة سريعة لتعليك لحة عامة عن القضايا الرئيسية

١ - محاولات السيطرة على الإنترنت من قبل الحكومات لتزايد باستمرار.

وفقاً لأحدث تقرير حول الحرية على شبكة الإنترنت من قبل مؤسسة "بيت الحرية" من أجل الفكر والديمقراطية، في عام ٢٠١٦ انخفضت حرية الإنترنت لكسنة السادسة على التوالي. ويمثل كندا مستخدمني الإنترنت في العالم الآن في بلدان ذات شكل من أشكال الرقابة على الإنترنت. وتظهر الضوابط التي

36/03292-a/ights-digital-are-what/en/com.dw.www/! http
<https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2016>

تستخدمها السلطات الوطنية لتقييد الإنترنت أشكالاً عديدة. بدءاً من حجب المواقع أو ترشيحها، أو الضغط على الشركات لإزالة المحتوى الذي تعتبره مثيرة للجدل لإلقاء القبض على المستخدمين من أجل تبادل أو إبداء الإعجاب بمستوى الإنترنت.

ومن دولتي القلق المتزايد إقتال الشبكات، حيث تجبر الحكومات مقدمي الخدمات على إغلاق شبكة الإنترنت، أو شبكات التواصل الاجتماعي، وغالباً في أوقات حساسة سياسياً مثل الانتخابات.

٢ - وكثيراً ما ينظر إلى الأمن القومي باعتباره يفوق الحق في الخصوصية أو حرية التعبير.

ومع وجود بلدان في أنحاء مختلفة من العالم تشهد زيادة في الهجمات المحلية والدولية، من الواضح أن الأمن القومي مسألة مهمة وحساسة.

ولكن كما نوقش في هذا المجال في المنتدى الاقتصادي العالمي، **المعضلة هي كيفية ضمان الحماية مع الحفاظ على الأسس المرجحة لأنظمتنا الديمقراطية - حرية التعبير وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، والحق في الخصوصية.**

٣ - هناك غياب أو نقص في الشفافية المصنعة بالشركات الخاصة المزودة للاتصالات والتي تمتلك في معظمها البنية التحتية للإنترنت والخدمات.

الشركات التجارية والأفراد لديهم وصول غير مفيد إلى جميع البيانات والاطومات التي تتدفق من خلال شبكة الإنترنت - بيانات مثل الخدمات المصرفية، والشرطة، والخدمات الصحية، ومعلومات الشركات والاتصالات الخاصة.

ولكن من الصعب في كثير من الأحيان معرفة من بالتحديد هؤلاء أصحابها، ما تتساءلهم السياسية هي، وإذا كان يمكن الوثوق بها مع هذه البيانات.

٤ - نواتج البيانات غير كافية لحماية الخصوصية.

كما ينتقل الناس حياتهم على الإنترنت - من التسوق الإلكتروني إلى المصرفية والحسابات البنكية وحجوزات السفر والنشأة الاجتماعية، والتعليم، صناعاً كل شيء تقريباً - وبالتالي تكشف الكثير عن ما يفكرون به والقيام به. ولذلك فإن الحق في الخصوصية يعتمد الآن على قوانين قوية لحماية البيانات.

وبمع ذلك، فإن جعل التنظيم أكثر تعقيداً هو لأنه في عالمنا الذي يزداد انفتاحاً عالمياً، فإن كميات هائلة من تدفق البيانات عبر الحدود.

ولأسف، وكما يقول مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، «إن النظام الحالي لحماية البيانات يتسم بالتجزؤ الشديد، مع تباين النهج التنظيمية العالمية والإقليمية والوطنية...» (يمكنك العثور على تقرير الأوكناد المتعلق بشأن أنظمة حماية البيانات هنا

http://www.unctad.org/en/PublicationsLibrary/dt15ict2016d1_en.pdf).

5. تركز بعض الخدمات في أيدي عدد قليل من عمالقة التكنولوجيا.

ومن خلال احتكارهم للمعلومات، يمكن لعمالقة التكنولوجيا مثل سبيدوك وشوغل التأثير على الرأي العام أو التلاعب به من خلال تعديل المعلومات التي تعرضها الخواديميلات على الأفراد. هذا يصبح أكثر إشكالية مع شبكة الفيسبوك التي تلعب دوراً مهماً على نحو متزايد في توزيع الأخبار، سواء حقيقية أو وهمية.

6. هناك نقص في النصوص حول من هو المسؤول عن الأخبار والبيانات والمعلومات المزيمة التي تضر وتحتاج الإنترنت وماذا تفعل حيال ذلك.

على الرغم من أن الشائعات والتضليل منذ فترة طويلة تعتبر مشكلة على الإنترنت، في أعقاب الانتهاكات الأمريكية، عمالقة التكنولوجيا وخاصة الفيسبوك تعرضت لانتقادات خاصة للمساعدة في انتشار الفيروسية من أخبار مزورة.

ويرى البعض أن فيسبوك يجب أن يكون مسؤولاً عن كل محتوى مزيف، يساعد

على توريده بنفس الطريقة التي تشعها وتستخدمها شركات الإعلام، ويتوجب عليه أن يوظف موظفي تحرير للمحتوى عندما يتعلق الأمر بالأخبار.

بعد كل شيء، فإنه يمارس بالفعل السيطرة على الأخبار كما يرى مستخدم شبكة الفيسبوك. من حيث الأنظمة التي يتم توزيع المعلومات على الشبكة ونشرها ومدى ظهورها للجمهور. ومع ذلك، فإن الشركة ترفض فكرة أنها منظمة إعلامية. وتترك مسألة المساءلة دون إجابة. وبالإضافة إلى ذلك، ما إذا كانت الأخبار مزورة تجذب إيرادات الإعلانات أو ترويضها لأسباب سياسية أو دعائية، فإن الفضاء عليها يشع الحد من حرية التعبير.

7. وبالإضافة إلى ذلك، هناك مجموعة كاملة من التحديات الأخرى. مثل الاقتصاديون على الإنترنت، وقوانين الجرائم الإلكترونية الصبديانية على مستوى الدول، والاحتفاظ الإلكتروني بالبيانات، والحداد الصائل، والتتبع ونقشب المعلومات والأشخاص عبر الإنترنت.

أهم الحقوق الرقمية العالمية،

الحق الأساسي الأول، الحق في التكنولوجيا وما يفرزته من أدوات وأجهزة وأنظمة اتصال ووسائل للتواصل.

في سياق التحول الذي تحدثه ثورة التكنولوجيا وانتشرت الأشياء من تأثيرات وتحولات في حقوق إنسانية تم ترسيخها، من المهم جداً أن نلقي أحدث المطالبات بالحقوق عهداً، وهي المطالبة بحق شعوب الدول النامية في التقدم الاقتصادي والاجتماعي والمشاركة في مزاي التقدم العلمي والتقني. تأييداً كاملاً من شعوب الدول الأكثر تقدماً تقنياً، ولا يمكن النظر إلى ذلك باعتباره إيثاراً في عالم تجري عولته. لأنه إن لم نعلم حقوق الإنسان العالم بأكمله ستضيع في نهاية المطاف في الأماكن التي رسخت فيها واستقرت، إن الدفاع عن حقوق الإنسان ونشرها مهمة تتطلب اليوم إبداع واستخدام وسائل الاتصال الجديدة في مساهمة مولية عامة لا تستبعد أحدًا ويمكن فيها سماع أصوات الجميع دون تمييز بسبب العرق أو الثقافة أو العقيدة الدينية أو الجنس أو أي سبب آخر. وهذا ما يجب أن يتم مع احترام الاختلاف أثناء التسمي

نحو تدريب وجهات النظر، فامتزاج الثقافتين دائماً ما يكون مثمرًا. في حين لا تكون هناك هيمنة للتواحد على الآخر.

إن الاستفادة من ثمار العولمة التكنولوجية بكل ثقلاتها الرقمية والتقنية بشكل محدود في الدول النامية بخلاف الدول المتقدمة التي تحتكر وسائل إنتاجها، كما أن الثورة الرقمية في الدول الصناعية أحرزت ثورة معرفية لا مثيل لها بشكل كبير البيئة الذهبية وسلوكيات الفرد في المجتمعات العربية. وهذا ما تم التنبؤ به من خلال مقولات مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات أو «المجتمع الرقمي».

الحق الأساسي الثاني، الحق في الاتصال والتواصل عبر التكنولوجيات (وسائل الاتصالات الرقمية) الحديثة

إن حق كل واحد في الوصول للآخرين وإسماعهم صوته من خلال وسائل الاتصالات الرقمية والتكنولوجيات الحديثة لا بد أن يكون موضع نصال باعتباره حقاً أساسياً للإنسان، كل إنسان، وبسبب تقي هذا الحق بالذات إزاء اتجاهات احتكار السيطرة على وسائل الاتصال سواء كانت من قبل مصالح حكومية أو تجارية. كما لا بد من اعتبار الوصول إلى وسائل الاتصال التي تتيح استيعاب المعلومات وبها والتعبير عن كافة الآراء - حقاً أساسياً من حقوق الإنسان وليس سلفة متاحة فقط لمن يمكنهم الحصول عليها.

ومن هذا المنطلق يمكن أن نعدد مجموعة من الحقوق المنفردة عن هذا الحق والمبادئ والبلد الأساسية لضمان هذا الحق.

• الحق في التقاد والولوج: لكل إنسان حق الاتصال وهو حق من حقوق الإنسان الأساسية، والحقوق المتعلقة بالتقاد واستخدام الإنترنت والاتصالات السلكية واللاسلكية في غاية الأهمية. فتكنولوجيا المعلومات والاتصال بما فيها الإنترنت وتسهيل استخدامها بغالبية لا بد وأن تكون متاحة للجميع خاصة المناطق النائية واليمية. إن الواقع العربي الذي نمشه يملأ على أن وصول كل من يرغب بالتقاد للإنترنت ليس بالأمر اليسير، وقد يكون من المستحيل عليه ذلك إذا كان يقطن في مناطق تبعد عن المدن الرقمية أو في الأرياف. وهذا من شأنه أن يحرم الكثيرين من الاستفادة والتقاد إلى شبكة الإنترنت.

• الحق في التدريب: من حق كل إنسان أن يتدرب لتكوين لديه القدرة على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الإنترنت لتلبية احتياجاته المختلفة. فالحكومات والمنظمات الدولية مطالبة بدعم وتشجيع وتطوير مناهج تدريبية مجانية أو قليلة التكلفة، وتوفير المواد للأفراد حول كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة، كما وأن منظمات المجتمع المدني تعاني من مشكلات تدريبية عديدة، فهي غير قادرة في كثير من الأحيان على تأهيل موظفين أو متطوعين لاستخدام الإنترنت من أجل نشر أعمالهم أو نشاطاتهم أو النوعية في مجال حقوق الإنسان. ولتقيد غالبية هذه المنظمات إلى البعد الاستراتيجي في تنفيذ برامج تدريبية مبنية تعتمد في النهاية المنظمات نفسها، والمجتمع بشكل عام، ومن جهة أخرى فإن الحكومات العربية وإن دعمت وشجرت مناهجها التدريبية لتتوافق والتطورات التكنولوجية الحديثة، إلا أنها فشلت في معظمها من توفير بيئة تدريبية مجانية أو قليلة التكلفة لطلابها، وال حال كذلك فإن نسبة كبيرة من المواطنين جرسوا من حقهم في التدريب والاستفادة من الإنترنت بشكل خاص مما شكل معيقاً إضافياً لانخفاض عدد مستعمي الإنترنت في الوطن العربي.

• توفير ضمان القدرة والإمكانية المالية: على الحكومات أن تتأكد من أن كافة المواطنين لديهم القدرة المالية للتقاد إلى الإنترنت، إن تطوير البيئة التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية، ووضع الرسوم وضرائب البرامج والضرائب المختلفة يجب أن ذراعى التقاد الفعلي للإنترنت وفقاً للقدرة الاقتصادية المتفاوتة للمواطنين، فمثلي الشعوب في أغلب الدول العربية من ارتفاع حاد في الأسعار والضرائب، وقد شهدت دول مثل الأردن واليمن والكويت والبحرين والسعودية ومصر، مظالمات عديدة في هذا الخصوص، وبالتالي فإن إرهاب المواطنين سيئتهم عن صرف ما لديهم من نقود في سبيل التقاد للإنترنت.

• سن وتنظيم البيئة الرقمية الاعلامية بما يضمن ديمقراطية وسائل الاعلام والقولير الواسل المنظمة للاعلام الرقمي بأشكاله الحديثة والبيدية والمتنوعة، عملية تنظيم الإنترنت تتم من خلال القوانين المنظمة لوسائل الاعلام المختلفة، وبناءاً عليه فجميع المواطنين والمؤسسات لهم نفس حقوق

الاعلان العالمي لحقوق الانترنت

إعلان حقوق للإنترنت

فيما يلي ترجمة لإعلان حقوق الإنترنت الذي أصدره الاتحاد من أجل الاتصالات
تقدمية.

كما سجلت ملاحظات على نص الإعلان.

الإنترنت قضاء عالمي مرموق ينبغي أن يبقى مفتوحاً و في متناول الجميع. فبالرغم
من الزيادة في عدد من لهم نفاذ إلى هذا القضاء إلا أن عديدين يظلون مستبعدين
منه. ومن صيرورة العولمة التي تصافرت معه فإن شيوع النفاذ إلى الإنترنت يحدث
على نحو غير متوازن و عادة ما تعمق التفاوتات الاجتماعية و الاقتصادية. مع هذا
فالإنترنت و غيرها من تقنيات المعلوماتية و الاتصالات يمكن أن تكون أدوات للحركات
الاجتماعية و التنمية و مقاومة الفتن و للتعبير عن الاختلاف و الإبداع.

يؤمن اتحاد الاتصالات التقدمية أن القدرة على المشاركة في المعلومات و الاتصال
بحرية باستخدام الإنترنت مسألة حيوية لإدراك حقوق الإنسان كما صيغت في الإعلان
العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨) و العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية و
الاجتماعية و الثقافية (١٩٦٦) و العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية
(١٩٧٦) و اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (١٩٨٠).

لا يمكن للإنترنت أن تصبح أداة لتمكين شعوب العالم إلا بقبول الحقوق التالية و
صونها و احترامها.

الحق الأول: النفاذ للإنترنت للجميع

الحق الثاني: حرية التعبير و حرية تكوين الجمعيات

الحق الثالث: النفاذ إلى المعرفة

الحق الرابع: المشاركة في التعلم و الإبداع - تطور البرمجيات و التطبيقات الحرة

النفاذ لكل أشكال تكنولوجيا المعلومات والاتصال القديم منها والحديث على
أن تهدف هذه القوانين تطوير العمل الاعلامي لواقعية التكنولوجيا ومداخلتها
والنفاذ من أجل تنظيم الإعلام وليس من أجل تقييد الحريات الإعلامية.
وهذا ينطبق على مجال الإنترنت ، والبيئة التكنولوجية بكل استخداماتها فلية
قوانين يجب عند صدورهما أن لا تجعل من الدخول والنفاذ إلى الإنترنت جرمية
ملاحق عليها.

- حق الوصول والحصول على المعلومات على الحكومات والمنظمات الدولية دعم
الشفافية من خلال نشر كافة المعلومات الصادرة عنهم أو المنظمة من قبلهم
بشكل عام، يجب ضمان أن كل المعلومات المتاحة عبر الإنترنت يمكن الحصول
عليها باستخدام التمازج التوافقة أو المفتوحة. ويمكن النفاذ إليها من قبل
الأشخاص المستخدمين لأجهزة حاسوب قديمة ومخطوط اتصال بطيئة.
- حق استعمال خدمات الإنترنت في أماكن العمل: السماح بالنفاذ إلى الإنترنت
في أماكن العمل للاستخدام في مجال التنظيم وحماية حقوق العمال والتعليم
والتدريب.

- مقارنة النوع الاجتماعي والقرار مبدأ المساواة بين الجنسين: لا بد لاستراتيجيات
النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال أن تدعم المساواة بين الجنسين من
خلال ترقية القدرة الاقتصادية. الحصول على فرص التعليم، حرية التعبير
و حرية التعبير للتساءل. لذا فإن الجهود والأهداف الخاصة بالنفاذ يجب أن
تحمي وتراعي المساواة بين الجنسين، وإدماج مفاهيم النوع الاجتماعي في
سياسات واستراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصال تتاح أمام النساء
المرميات فرص متوازنة في الوصول والنفاذ للإنترنت عندما يكون الأمر
متعلق باختيار بين الذكور والإمات. وعندما لا يسمح للمرأة بالعمل، وإن كان
تطوعاً للتكنولوجيا الحديثة بما فيها الإنترنت يتركز حول القاسم المتسا
كالمعلم في مجال السكرتارية. إن عدم إتاحة الفرصة أمام النساء في الوصول
للإنترنت يعرهن من الاستبعاد والتعليم والتوعية في مجالات متعددة كالصحة
وحقوق المرأة.

الحق الخاص: الخصوصية والرقابة والتنمية

الحق السادس: حوكمة الإنترنت

الحق السابع: الوعي والحماية وإدراك الحقوق

الحق الأول: النفاذ للإنترنت للجميع

المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، يجب أن تهدف التربية إلى إتمام شخصية الإنسان إتماماً كاملاً، وإلى تعزيز احترام الإنسان والحريات الأساسية.

١.١ واقع النفاذ إلى الإنترنت على التنمية والعدالة الاجتماعية

النفاذ الرخيص السريع إلى الإنترنت يمكنه أن يساعد في إقامة مجتمعات أكثر عدالة، ويمكنه أن يحسن خدمات التعليم والصحة، ومبادرات الأعمال المحلية، والمشاركة المجتمعية، والنفاذ إلى المعلومات، والحوكمة الجيدة، واستثمار الفقر. لكن ينبغي علينا ألا نترضخ أن كل اختراع تقني هو مثبت ثقافياً، فمؤسسات المجتمع المدني والحكومات والمؤسسات الرقابية ينبغي أن تعي إمكانية توسيع الإنترنت لعدم المساواة القائم.

١.٢ الحق في النفاذ إلى البنية التحتية بصرف النظر عن مكان

المعيشة

الإنترنت بنية اتصال تحية عالمية عمومية، وهذه البنية التحتية ينبغي أن تنتشر على نحو واسع وأن تدعم ساعات نطاق كافية تمكن الناس في كل مكان من استغلال الفرصة الكاملة فيها للإعلان عن أنفسهم، وتحسين حيواتهم والتعبير عن إبداعاتهم. الناس المعزولة في عمود فقري وطني للإنترنت جيد التوزيع يصلهم بالشبكة العالمية.

١.٣ الحق في المهارات

المهارة والمهارات تمكن الناس من استخدام وتشكيل الإنترنت للوظائف باحتياجاتهم. لذا فإن الحكومات الوطنية والمهنية ومنظمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص يجب عليها أن تدعم وتروج فرص التدريب المهني أو الرخيص، ومناهج ومناهج التدريب على استخدام الإنترنت للتنمية الاجتماعية.

١.٤ الحق في الواجهات والمحتوى والتطبيقات المناسبة للجميع

(التصميم الشامل)

الواجهات والمحتوى والتطبيقات يجب أن تصمم لضمان النفاذية للجميع، بمن فيهم الناس ذوي الإعاقة الحركية أو البصرية أو السمعية، والأعمى، ومن يتحدثون لغات الأقلية. مبدأ التصميم الشامل واستخدام التقنيات المساعدة يجب ترويجهما لتعظيم ذوي الإعاقات من الاستفادة الكاملة، وعلى قدم المساواة مع غير ذوي الإعاقات.

١.٥ الحق في التساوي في النفاذ للرجال والنساء

في أماكن عديدة حول العالم ليست للنساء الحقوق ذاتها التي للرجال في النفاذ إلى النظم واستخدام وتشكيل الإنترنت، لذا فجهود زيادة النفاذ يجب أن تلتفت و تتناول انعدام التساوي النوعي القائم، ويجب أن توجد مشاركة كاملة للنساء في كل المجالات المتعلقة بتطوير الإنترنت لضمان المساواة النوعية.

١.٦ الحق في النفاذ الرخيص

صناع السياسات والمراقبين يجب عليهم ضمان تمتع كل المواطنين بنفاذ رخيص إلى الإنترنت، وينبغي لمبادرات تطوير البنية التحتية للاتصالات ووضع السياسات والتشجيع والضرائب والرسوم أن تعمل النفاذ إلى الإنترنت ممكنًا للناس على مختلف دخولهم.

١.٧ الحق في النفاذ في محل العمل

لكثير من الناس يكون محل العمل هو موقع النفاذ الرئيسي أو الوحيد للنفاذ إلى الإنترنت، لذا فالمُعال والموظفون يجب أن يتيسر استخدام الإنترنت في محل العمل، بما يشمل أفراس التدريب المهني، ولصون حقوق العمال.

١.٨ الحق في النفاذ العمومي

عدد من الناس لا يمتلكهم النفاذ الخاص إلى المواصلات أو الإنترنت، لذا فتحتاج النفاذ العمومي، مثل مراكز الاتصالات والمكتبات العامة والمراكز المجتمعية والعيادات والمدارس يجب أن تجعل بحيث تكون لكل الناس قدرة على النفاذ في حدود سبلها يمكن مشيها من حيث يعيشون أو يمشون، وهذا مهم للغاية للسفر في الدول التي لا يصبح النفاذ فيها إلى الإنترنت متاحاً أو رخيصاً بعد.

١.٩ الحق في النفاذ ونشر محتوى متنوع ثقافياً ولغوياً

المواقع و أدوات العمل على الشبكة و البرمجيات يطعن عليها استخدام الخطط اللاتيني، و هو ما يصعب إنشاء محتوى بصير الحقن اللاتيني و يحقق التبادلات الثقافية بالمحتوى. لذا يجب على التقدم التقني أن يشجع التنوع اللغوي على الإنترنت و يسهل تبادل المعلومات عبر المواقع القوية.

الحق الثاني: حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات

المادة ١٨ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل شخص الحق في حرية التفكير والضمير والدين.

المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير- ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل واستثناء الأبناء والأفكار وللقيها وإداعتها بأية وسيلة كانت دون تقيد بالحدود الجغرافية.

المادة ٢٠ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية.

١.١٠ الحق في حرية التعبير

ينبغي صون حرية التعبير من الانتهاك على يد الحكومة و الجهات غير الحكومية. فالإنترنت وسيل للاتصال الخاص و العام لتبادل الآراء و المعلومات عبر جهات عديدة. و يجب أن تكون للأفراد القدرة على التعبير الآراء و الأفكار و التشاكر في المعلومات بحرية عندما يستخدمون الإنترنت.

٢.٢ الحق في الحرية من الحجب

تجب حماية الإنترنت من كل مساعي إسكف الأصوات المائدة و حجب المحتوى الجدل الاجتماعي و السياسي.

٢.٣ الحق في الانخراط في الاحتجاج على الشبكة

المنظمات و الجماعات و الأفراد ينبغي أن تكون حرة في استخدام الإنترنت لتنظيم الاحتجاجات و الانخراط فيها.

الحق الثالث: النفاذ إلى المعرفة

المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

٣.١ الحق في النفاذ إلى المعرفة

النفاذ واسع التعاق إلى المعرفة و المشاعيات المعرفية الصحيحة تُشكل أساس التنمية البشرية المستدامة، و لأن الإنترنت تُمكن من التشاكر في المعرفة و التماون و إنتاج المعرفة على نحو غير مسبوق فإنها ينبغي أن تكون محور مجتمع التلميذ.

٣.٢ الحق في حرية المعلومات

الحكومات الوطنية و المحلية و المنظمات الدولية الممولة بالمال العام يجب أن تضمن الشفافية و الماسبة بوضع المعلومات العامة التي يتناولها في تلك العام. كما ينبغي لهم ضمان نشر تلك المعلومات على الشبكة في صيغ مفتوحة تُمكن من استخدام حواسيب شبيهة و اتصالاً بطناً بالإنترنت من مطالعتها.

٣.٣ الحق في النفاذ إلى المعلومات المنتجة بالمال العام

كل المعلومات، بما فيها الفنية و الاجتماعية: المنتجة بدعم من المال العام ينبغي أن تُتاح للكافة.

الحق الرابع: التشاكر في التعلم والإبداع - تطور البرمجيات والتقنيات الحرة

المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لكل فرد الحق في أن يشترك اشتراكاً حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدم العلمي والاستفادة من نتائجه.

٤.١ الحق في التشاكر

تتيح الإنترنت فرصة عظيمة للتشاكر في المعلومات و المعرفة و لأشكال جديدة من

إنتاج المحتوى، والأدوات، والتطبيقات، لذا فتمتص الأدوات، وتطعم الإنترنت و المحتوى ينبغي ألا يحرموا الناس من استعمال الإنترنت لتعلم، التشارك، و إنتاج محتوى، و قد يكون حول مصدره نسخة مما يعني أنه لا يمكنه بحجبه الحرية في نقد، إدارة، أنظمة، والتقنية

١.٢ الحق في البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر

استخدام البرمجيات الحرة يمكن و يعني مهارات و هو أكثر استدامة و شجع المجتمع العلمي أن يسعى إلى حلولا، خاصة برامج، كود مفتوح، البرمجيات، الحرية، خاصة في المطاق العام

١.٣ الحق في معايير تقنية مفتوحة

الاعتماد التقنية المستخدمة في الأنظمة يجب أن يكون دائما متاحة لأيا كان لديه و البرامج كمشوير "المصادر" حرة، يمكن أن يكون في حصة، براءات، مملوكة، و ليس بالحيادية كل هذه الحقائق، المجتمع خاصة من أن يكون مفتوحا، ضمان عدم انحدار الترتيبات، مثل ذوي، الحقائق، و من يستخدمون حوسبة حرة، و أيضا بطبيعا بالإنترنت

١.٤ الحق في الاستفادة من الامتيازات و الوسائط المتعددة

الاعتماد متعدد، الوسائط، لتعدد الوسائط، خاصة، يمكن أن يكون على مساحة استخدام، لتوزيع الإبداع و مملوكة المحتوى في صيغ عديدة، مثل التوزيع و التشارك المملوكة، مضمينا

الحق الخامس الخصوصية والرقابة والتسمية

المادة ١٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يقر أي أحد لتدخل شخصي في حياته الخاصة، أو أسرته أو ممتلكاته أو مراسلاته أو أعماله على شرفه وسمته

١.٥ الحق في حماية البيانات

المنظمات العامة أو الخاصة التي تطلب معلومات شخصية من الأفراد يجب أن يجمع و حسب الحد الأدنى الضروري، و أن تحفظه لأقرب أجل ممكن، كما ينبغي

أن ضائع البيانات بالحد الأدنى، أن تكون عامة، جمع و استخدام و حفظ و الإفصاح عن تلك المعلومات يجب أن يتوافق مع سياسة خصوصية شفافة تتبع للناس معرفة المعلومات التي يجمع عنهم، و أن يسهلوا المعلومات عبر الدقة، البيانات المجمعة يجب حمايتها من التكتيف عبر المصريح، كما يجب أن تعالج أخطاء التلخيص بلا تأخير، كذلك يجب حذف البيانات عندما لا تعود مطلوبة الأمر من الذي جمعته لأجله، ينبغي تحديد العامة من مظاهر، خاصة استخدام البيانات التي يقدمون، على مستوى ضرورة حذف الناس، و من عدم أنظمة، و ما يجبها، و مراقبتها

١.٦ الحق في الحرية من الرقابة والمراقبة

لنفس الحر في الاتصال بلا حظر الرقابة و التفتت

١.٧ الحق في استخدام التسمية

لنفس الذين يتواصلون عبر الإنترنت الحق في استخدام أدوات تعمي الوسائل نصان سرية، و ضمان التوصل الخاص و بسهولة

الحق السادس: حوكمة الانترنت

١.١ الحق في إشراف ديمقراطي متعدد الأطراف على الإنترنت

حكومة لا ينبغي أن تكون تديره، الديمقراطية، ديمقراطية، خاصة، كما أنه من الحكومات و القطاع الخاص و المجتمع المدني و المنظمات الدولية

لا ينبغي أن تكون الحكومة مفردة دور سائد، فيما يخص حوكمة الإنترنت دوليا

١.٢ الحق في الشفافية والنفاذ

كل أحد، خاصة، حوكمة، و تعدد الأطراف، يمكن أن يكون متاحة، و خاصة، مستقلة، خاصة، شفافية، و خاصة

١.٣ الحق في انترنت لامركزية و تعاونية و توافقية

التطوير التوسيع و إدارة الموارد التقنية للأنترنت يجب أن يكون لامركزي و تعاوني، و

من مبادئه من الإنترنت هو من وسائل الاتصال الفعالة التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان و تعتبر المجلس الدستوري الفرنسي في المقابل أن الإنترنت هو أحد مكونات حرية التعبير وتداول المعلومات وحقوق الإنسان في الحياة الديمقراطية

وهذا التصنيف يأتي على عتاق السلطة الوطنية الفلسطينية مسؤوليات كثيرة للتعامل مع الإنترنت كحق أساسي للمواطن وبالشكل الذي يناسب احتياجات الناس ويراعي المعايير الدولية المتفق عليها بشأن هذه الخدمة وهي التمتع بالخدمة بدون حدود مالية وإعلاية تقنية وكلمة بمجموعة من الخدمات الإلكترونية

تغيير وكس قدم لخدمات

نحو خدمات اليوم، تحديثات كبيرة لخدمات الحقوق الرقمية للمواطنين في عصر الانترنت وتكنولوجيا المعلومات، ولذلك على المؤسسات المعنية بحرية التعبير وحقوق الحصة من الخدمات بحرية إعلامية سكر عام وحقوق الرقمية سكر خاص أن تعمل معاً على ضمان هذه الحقوق من حيث توفيرها وتوفير البنية التحتية الأساسية لها وذلك بوضع خطة استراتيجية وطنية عربية فلسطينية في إطار النظر في قوانين الإعلام والبرامج الالكترونية والنشر المأهولة لتوفير المحتوى الرقمي من مصنفات السلطة ومما يهرأ غفيدة التي تعد من صدارة الحقوق الرقمية بحرية وأهمها حرية التعبير بواسطة الانترنت

الحق في المثلث الرقمي والتحول الرقمي في فلسطين والجيل الرابع للهاتف الخليوي

حين يمين الاعتبار وضع فلسطين تحت الاحتلال وسحبها شبه المطلق في إدارة الحبيب الشردفي وإسناد الهوة كما الأرض هاته حتى الآن لم تخرج فلسطين التصرف الرقمي في البنية التحتية التي يملكها بمرور سنين ضمن إطارية سعة في تعميد خطة الانتقال من البنية التماثلية إلى البنية الرقمية وفقاً للأنظمة الدولية قبل حزيران من العام ٢٠١٥ والتي لها أثر على الاستفادة من المثلث الرقمي والاستفادة من الترددات في خدمات الجيل الرابع للهاتف الخليوي أو الخدمات المقترحة أو يمكن أن تقدم كمخدمات النطاق العريض والخدمات الأخرى التي في جانب مهم، تأثير بشكل قوي وسيتم على جودة وفعالية الانترنت بواسطة محطات

الهاتف الخليوي التي تتعرض لتسويش والاختراق والداخل في كثير من المناطق بحث تأثير شبكة الاحتلال والشركة الإسرائيلية التي ما زالت تسيطر على البنية التحتية هذا أدى إلى تقليص من قدرة حروفي خدمات الانترنت من تطوير شبكاتهم اللاسلكية وتفعيل خدماتهم لخدمة

الحق في تشغيل / تفعيل خدمات النطاق العريض

يتميز بكونه خدمة أساسية ترميها من حصوله بشكله مجموعة من الخدمات ومنها الخدمات الخرجية للخدمات عالية ونوعية كما بعد هذه الخدمات الأساسية في خدمة الحيات الشخصية، بما فيه الخدمات والبريد الإلكتروني

هذه الخدمات لا تعفي إلا من خلال مع الاحتكاك وفتح السوق لشركات واستثمار جديدة في قطاع تكنولوجيا الاتصالات وخدمات الاتصال والانترنت

مع العلم أنه اعتباراً من شهر ٢٠١٥ - عتبرت لجنة الاتصالات الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت الممار لخدمات نقل البيانات ذات النطاق العريض هو ٢٤ ميجابايت في الثانية للتحميل و٣ ميجابايت في الثانية لتحميل

وبهذا مؤشر لوكلا لسرعة الانترنت سجل سرعة الانترنت السريع DSL في مكتب مؤسسة مدى من معظم حروفي خدمة الانترنت في فلسطين / رام الله وبين الرأى في المدينة حصة ٢٠٧ ميجابايت في الثانية لتحميل و١٠٤ ميجابايت في الثانية لتحميل وذلك لاتباع سياسة المشاركة بين الرأى والتي تؤدي إلى خفض السرعة ومن النيات ضمن متوسط المالي يبلغ ١٠٦ ميجابايت في الثانية

وبلغ أقصى معدل للسرعة في كوربا ٣٦,٧ مميوية فيما يبلغ معدل السرعة في الولايات المتحدة ١٢,٢

تطوير خدمة الطيف الراديوي وشبكات الألياف البصرية الأرضية في الاستثمار الكسب والفعال لنظيم الراديوي يدر النمو والتطوير السريع للشبكات وتوجيهات وخدمات الاتصالات المتكاملة وذات الكفاءة وتلعب كل فلسطين

هل يمكننا فعل شيء حيال ذلك؟

في ظلّنا هناك مجموعة من التشريعات والقوانين التي بحكمها، ولصنع هذه الحقوق أو تؤثر أو تحرق هذه الحقوق بشكل أو بآخر ومنها:

منها هو عامل ومشروع فعلا وجرا ما زال قيد التطوير وفيه النسخ قيد الإعداد أو التعديل لوصف اقاربه وبمجموعة لأسباب عديدة سواء هي مبي أو أممي أو نتيجة للصحة لصحة. وكلها تؤثر على العمل الإعلامي وتعاملين في حقول الصحافة وتضمن حقوقهم التالية

الحقوق الأساسية التي تتعلق بالعمل الاعلامي

الحق في الحصول على المعلومات

١. الحق في التعبير عن الرأي

٢. الحق في الوصول / النفاذ للإنترنت

٣. الحق في الخصوصية

٤. الحق في الهوية وعدم الرقابة

٥. الحق في اعلام وطني / اذاعة وتلفزيون ومصادر معلومات

٦. الحق في سية اتصالات وشبكة اتصالات رقمية متطورة لوكب لتكنولوجيا العصر

٧. الحق في التعلم والتدريب على التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها

وهذه النموذج أو مشاريع القوانين هي

١. القانون الأساسي

٢. قانون المطبوعات والمتر القديم / وقيد التصديق ٢٠١٧

٣. قانون حق الحصول على المعلومات (قيد الدراسة)

مطالبة باعادة ابرمج الفائص الرقمي واستخدامه لمايكلت الخدمات الجديدة بعد تفعيل الحقول الرقمي مائيت التلفزيوني

كذلك تعزيز وتطوير شبكة الخطوط الفايبر البنية التحتية وبمجم استخدام البنية التحتية على مستوى الأفراد صحر من جودة الخدمة وتقليل تكلفتها

ثلاثة أولوية لسلامة أمن الاتصالات

١. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٢. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٣. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة.

١. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٢. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٣. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة.

هذا جزء يسير من التحديات التي يواجهها قطاع الإنترنت فضلا عن التحديات التكنولوجية التي يشهدها يومنا في التصديق على المستوى الاعلامي الرقمي

١. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٢. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة. ٣. الحد من الاتصال: والحد من جرم من في شبكة موحدة.

لحقوق رقمية وشبكة الإنترنت الحرة والمصنوعة محتاج إلى دعاء قويين يجب تعاونهم كاتبة نحتاجهم فيه في كاتبة عند على حدود العالم وبين معلومات الدفاع عن الحقوق الرقمية وحقوق الإنسان والمؤسسات الإعلامية واتحادات وبنابات الصحفيين والعاميين في الحقوق الإعلامية بحيث تشكل مجتمعة وشكل مع بعض الدوس الذي يقف صدابة قوانين جديدة مثل قانون الأمن الإلكتروني (الجرائم الإلكترونية) الإلكتروني الجديد أو التحقق مع من يملك في الواقع شركات الاتصالات ومدى سيطرتهم أو مخابراتهم على سرية المعلومات ومبادئ المستخدمين إلا في إطار القانون وممارساتهم الاحترام استخدام التكنولوجيا لتعامل على خلاف ترتيب يجب مساهمة وفهمهم خدماتهم خدمة في الاحترام للشعلة في مجال حقوق الإنسان والمبقر عليه

وحتى هذا السبيل مختلف عدد من مؤسسات مجموعة ومؤسسات نعلمه نفس والنشطاء على وجود تعديلات على حرية التعبير وعموم واضح في قانون الحرية الإلكترونية الذي تم اقتراحه مؤخرًا في فلسطين وغدت عدة لفادات حول الموضوع وحصلت إلى مجموعة من المطال لإعادة النظر في بعض مواد القانون لتلائم وضع تونس بضمرة وبمحمد محمد الأساية ، حقوق الرقمية بغير طبع وللصحيح وقد تقديم هذا الملاحظات والمطالب في رسالة تم تسليمها للدكتور محمد عسري عضو اللجنة التأسيسية لجمعية التحرير الفلسطينية لرفعها دورها إلى السيد الرئيس محمود عباس وهي كالتالي

المذكر الذي تم تسليمها للدكتور محمد عسري رئيس مجلس إدارة

مجلس إدارة الدكتور محمد عسري لجمعية

ومجلس إدارة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية

والم الله سبحانه وتعالى

بجهد هبة وبعد

خوسر مذكر تدوينه دور عسري في دور ٧ ٢ إلى جريج الأنثوية مقدمة من اللجنة يستند لحقوق الإنسان فيواي لطلاب ومؤسسين بجمعية نسبي يجب في اللجنة بمرحلة في بياض جريج لانتخابات دور في دور الحياة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية

جدرته حصة مساهمة حقوق الإنسان دور فعاله ومؤسسين لجميع مدني الأعضاء في اللجنة المشتركة لجامعة قرار قانون الجرائم الإلكترونية. اطلب بحسب مساهمة في صحة وماتية وشاكر مبادرتكم وعتوكم بطلبه في شكل اللجنة المشتركة

ه حصة قاس وبصياها الأساسية من سويها الجمعية عام محو هذا لم محمد مؤسسات تدركه ملاد ومها هذا مع من مؤسسات هبة مساهمات وضمرة حبيبته تدوينه قلمها العالي من نص قانون سن بعد مع لانتكروية وديته ضد النشطاء الأوس لاجالته من قبل مجلس الوزراء لمهامة رئيس للمصانقة عليه بتاريخ ٢٠١٧/٠٦/٠٩ من اطلاع مؤسست فتمتصع الممي عليه لإبداء رأيها فيه ولاطفا لذلك إصداره وشو به بالوقائع الفلسطينية تاريخ ٢٠١٧/ ٧/ ٢٠١٧ وبطاسة من حد التتبع بيس بشكل مباشر الحياة اليومية للمواطن وحقوقهم وحريةهم الأساسية لا سيما منهم في حرية الرأي والتعبير وحقوقهم في الخصوصية وحرمة حياتهم الخاصة والتي كفلها إعلان الاستقلال لسنة ١٩٨٨ والقانون الأساسي المعدل لسنة ٢٠٠٢ وتعديلاته وأنشئت الاسم لجمعية لحقوق الإنسان التي يادرتم لانتخابات إليها باسم دولة فلسطين في أيار من الملم ٢٠١٦

وعلى إثر ذلك وبعد ما تلك المؤسسات المجتمع المدني والهيئة المستقلة حقوق الإنسان بدءا على هو جعله ودراسة قامت به القرار يقترح المكون في ضوء التطلعات الأساسية المعلن والتمنيات دولة فلسطين على الصعيد الدولي لطلوثة على حكومات بشكل يهدد حقوقها وحرياتها الأساسية خاصة المانور الأساسي المعدل، والتعديلات التي هي حقوق الإنسان مدونة من معصية وأسباب رفض القرار بقانون) بادرت التي محاسبة الجبهة الشعبية والقيادة التي الوفاء العوري للقرار بقانون المكون من أجل حصانة لتفاني مجتمعي واسع

وبعد ذات السباق وبمبادرة منية من رئاسة الدولة الثقافة والاعلام في منطقة التحرير المذكورة على عشوائي بتاريخ ٢٠١٧/٠٧/١٨ تم تشكيل لجنة مشتركة من مؤسسات المجتمع المدني ومؤسسات الدولة والقضاء من مؤسسات رسمية وغير الرسمية للوزارة، النيابة العامة، مجلس النواب والتشريع، وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وزارة الإعلام، وزارة العدل، لدراسة القرار بقانون المكون، وتسهيله بما يساهم والمناخ الأساسي بعدا، والتعديلات التي هي حقوق الإنسان مدونة من معصية وأسباب رفض القرار بقانون المكون من أجل حصانة لتفاني مجتمعي واسع

ابتداءً اللجنة صاورة اعينها دور تشكيلها، بالرغم من رفض طلب مؤسسات المجتمع المدني الاعضاء في اللجنة. بتعديل تاريخ موافق القرار بقانون إلى حين انتهاء اللجنة لاعمالها، إلا انه ورحمة منها في تطوير حسن النوايا وعدم وضع المعصي في المصالحات وبعد حصوله بتاريخ ٢٠١٧/٠٨/١٢ على التزام من قبل النائب العام بعدم استئناف النيابة العامة الى أي من أحكام القرار بطلان المكون بموجب مرسوم من السيد رئيسه، والاعتماد التي هي حقوق الإنسان مدونة من معصية وأسباب رفض القرار بقانون المكون من أجل حصانة لتفاني مجتمعي واسع

على مثل النص للشرطة في انجاز مهمتها و على موقعها الذي شوح فيه ومطالعة المصفاة من القرار بقانون بشأن الجرائم الالكترونية واسباب رفضه له له صيغتين في ذلك الى مجموعة من المندوبين لتعصير في الاتي على الاساس في سنة ٢٠١٨

القرار الأساسي المعدل لسنة ٢٠١٣ وتعديلاته، اتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الانسان التي اصغت اليها دولة فلسطين وبخاصة المادة ١٨ من هذه المصفاة، المادة ٢٦٦ من الميثاق العام لهذه اللجنة لحقوق الإنسان في الامم المتحدة رقم (٣١)

الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات سنة ٢٠١٠ بعد لا يضاف المانور الأساسي المعدل واتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الإنسان

الاقامة مجلس أوروبا بشأن الجرائم الالكترونية (يوست) لسنة ٢٠٠١ بعد لا يضاف المانور الأساسي المعدل واتفاقيات الامم المتحدة لحقوق الإنسان

مبادئ دولية لتطبيق حقوق الإنسان فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات صادرة عن مجموعة خبراء نويس في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات سنة ٢٠١٢

بالإضافة الى ما كشفه التعليل المعلن لهذا القرار بقانون في ضوء وصورة من كتابة المصفاة في هذا المرسوم، تحديد في الأساس فيصلا للمدعي، المادة ٢٦٦ من الميثاق العام لهذه اللجنة لحقوق الإنسان مدونة من معصية وأسباب رفض القرار بقانون المكون من أجل حصانة لتفاني مجتمعي واسع

اسباب الرفض العامة (الاعتراضات العامة)

استخدام كلمات فضفاضة وعامة وغير محددة في التجريم تضمن القرار بقانون في العديد من موصي التجريم مصطلحات عامة وتضامنة مثل النظام العام، الآداب العامة، السلم الاجتماعي، أمن الدولة وهي مصطلحات لا توضح ان تكون موصي حادثة يصعب مبدأ شرعية الجرائم التي هي القوانين التي ينس عليه القانون الاساسي المعدل في المادة (١٥) منه والذي يقتضي بأن تكون موصي

التجريم واضحة لا محتمل التأويل والتفسير في مجيئها وغير خاضعة لتجهلات العامة على صديق عادي. وقد جرد الأسس عليه نفاذ من بعدهم لانه بدون هذا التصريح طرأ تطبيق هذه المصوص سيكون مبنيا على كسب بهذا المبدأ وبعدم التمييز كما أن استخدام هذه المصطلحات في التجريم، يمس حق الإنسان في العلم بالمسند، عادية فكيف ينمو من جنم ما هو محرم وما هو مباح في من عدم وصريح النص القانوني

تهديد الخصوصية وحرمة الحياة الخاصة،

منح القرار بقبول في العديد من خصوصية وبخاصة تلك المتعلقة بإجراءات التحري والسبيل، ويعبر البعض من ملاحقة وجبة لأجهزة الأمن، سياسة عامة في معظم الأجهزة الإلكترونية والعدد لأجهزة معلومات ومراقبة لأجهزة والمعدات الإلكترونية دون حصول هذه الصلاحيات بالقرار المطلوب لمرافعة المحاكم. وبخاصة أن التهديفة العامة تعتبر حصص في الدعوى الجزائية الأمر الذي يتكهن بشكل مباشر من معاملات المحكمة العادية. ويمن هذا المبدأ بوج الخصوم وينتهج حق انتهم في النطاق عن نفسه

حجب المواقع الإلكترونية،

منح القرار بقبول صلاحية أجهزة الأمن، سياسة عامة، خاصة بمسح نهج الإلكترونية دون مراعاة ضمانات المحكمة العادية الأمر الذي يتكهن حق الأفراد الأساسي باستخدام الإنترنت بحسب القرار مجلس حقوق الإنسان في سنة ٢٠٠٦ بخصوص تقييد وحماية حقوق الإنسان على شبكة الإنترنت وحسبهم في حرية الرأي والتمييز وفي تلقي المعلومات وإرسالها

قسوة الإجراءات،

إن معظم الإجراءات التي يمس عليها القرار بقبول قاسية ولا تتناسب مع الأخطار الحقيقية المظرولة لها فهي تشمل في بعض الحالات تقي الاشتغال الشقة وهذا يعارض الفلسفة الحديثة للعداب والتأشئة على أساس الإصلاح والتأهيل

الحماية العامة لحقوق الإنسان،

لم يتسهم القرار بقبول في منح بؤرة حماية جملة لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. يوسع حدودا جملة لعمل الجهات المختصة في أداء اختصاصاتها بوجبة في ذلك وقد عملت حكومة يقوم عليها تد عادي، وبعدمه في قوانين الجرائم الإلكترونية عاها ما يرتقب على تطبيقها مناس بصوصية الأفراد وحرمة حياتهم الخاصة فلم يحظر القرار بقبول تفسير أو تأويل أي حر و قد عد غير قانوني على عودتها مع تجميد والتجريد الأساسية نظوية في القانون، لا يفسر بعد والتفاهات، عادية حقوق الإنسان وجمع مبحث معايير لأجهزة الأمن في شرح حدود الاستناد الر محكمة كسب قد قانونية الإجراء وضرورته وعائته المشروعة وتأسيسه مع نهاية خواد تحقيقاتها

توسع غير مبرر في التجريم،

بوسه حر بقبول في ساحة من حرمة و سرية المعلومات على تحريم الحسنية بوجبة مفعلة بحسب ضمانات دور بقت من ذلك فالتجريم واحدة بصرفه كنظم عن أداء ارتكائها علما أن أي قانون لمكافحة الجرائم الإلكترونية يجب أن يعصر في معالجة أفعالها الآتية ومن أن يتصورها

الجرائم الواقعة على المقدم المعلوماتي والمختلفة سرية بيديات ومعلومات

المرائم المرتبطة بالمواصلات وهي على وجه التحديد الاستيالات الترويج المرفقة الحراز التهديف

المرائم المرتبطة بالمحفوظ، وهي على وجه التصديق، استغلال الأخطال بأبواب الأمانية عبر الإنترنت

مكافحة المرائم المنظمة عبر الإنترنت ومكافحة الإرهاب غسل الأموال الاتجار بالنشر

المرائم المرتبطة بمسوق الملكية الفكرية

توسيع لحدود، الحدية خاصة خلاصة ختمهم في الحر نه لذكوه علاه

مع تأثير على صيغته حتى فهم في محكمة لادناه حق الفرد في حرمة حياته خاصة

توسيع إجراءات التقاضي الدولي في مجال مكافحة الجرائم الإلكترونية مع مراعاة المبادئ الدستورية المتعلقة بحظر تسليم المجرمين إلى تطبيق التفسيرات لجهات أمنية وكوّن قاضيين دولة بحد الإختلاف

أسباب الرافض التفسيرية (الملاحظات التفصيلية):

في التجريم والعقاب:

مادة (١):

لنمارس هذه المادة مع مبدأ شرعية الجرائم والمقومات وحق الفرد في المظن ما تضمنه المادة من تعريف آخر والتجريم في حد ذاته لا يحدد في حد ذاته المضمون عليها في القرار بقانون بطريقة مبهمه وجر متعددة وقاية للتفسير والدليل على ذلك أن وسائل التكنولوجيا المتطورة قد توسع نطاقها من أجل أن يكون من خلالها والاكتفاء بأنها طريقة جرم مشروعة أو موز وجه حل أو غير مخرج هذا لا يفسر مع مبدأ شرعية جرم الفرد ما تضمنه المادة من نص صريح لصعوبة الوقوف على عبارة جرم المشروعة أو موز وجه حل علما أن اتفاقية (بودست) تعرضت للاعتراض بأنه المدخل لنظم تكنولوجيا المعلومات أو التبتك التقديرية كمرادف مد غير بحدية لاسية لتعصبة من قبل نسجهم وغير استغلال الثغرات الأهمية للنظام

بالإضافة إلى ذلك فإن تعريف هذه المادة لمعلومات المتشرك، جاء على نحو يهدد خصوصية الفرد وجمعهم في خدمة حياتهم خاصة بالنسبة إلى المعلومات المتشرك وسع ويحتل جميع معلومات الشخصية بما فيها معلومات المحتوى، والتي قد لا تعد بالحدود موضح متعمد لآلاف لدى بشكل تهديد حصره يعود في حرمة الحياة الخاصة

كما أن تعريف هذه المادة للموئل بأنه يشمل العامل في التسلط العام والعاصم والأمني ليس له مبرر حقيقي وأثر قانوني لأن النظام التمييزية جرت على الفصل

في الأحكام التي تطبقها بين الموظفين المعلم وغيرهم من العاملين لاختلاف الصلاحيات والمسؤوليات بينهما (اختلاف المركز القانوني لكل منهما)

المواد (٦، ٧):

لا تقاسم هذه المواد وواقع الأمن الرقمي، إذ أنها جرمت إنتاج أو إيصال أو حيلة البريد من التطبيقات التي قد تستخدم في حيازة أمن وحماية الشبكات من مبرمها، لآلية معلوماتية، هذه الآلية يمكن أن تكون الآلية لاجتهاد، لاجتهاد وتبرمها وتجرها من تعذيب، من نور مبرم نور القيمة للعقاب على هذه الأعمال

المادة (٨):

مبدأ هذه المادة مع مبدأ شرعية جرم الفرد في العلم بالحدود العسوية لأن النص على الصفة غير مشروعة كشرط لتجريم استعمال عناصر تشهير شخصية جرم واضح ولم يرد في المادة (١) من القرار بقانون تعريف بصفة جرم المقترحة كما تنص هذه المادة حل الأفراد في الخصوصية من خلال تجريمها استعمال عناصر التشهير الشخصية، لأنه يجب أن يتاح لكل فرد حرية تشهير ومثاله من عدمه

المواد (١٦، ٢٠، ٥١):

تضمنت هذه المادة مصطلحات الآداب العامة، النظام العام سلامة الدولة، نسج المعتقدات من كدبة الجوراد الوطنية وهي مصوص عامة وتصفاته لا تصنع أن تكون مصوصا جوائية بصدد مبدأ الشرعية والذي يقتضي بأن تكون مصوص كدبة بحد، مصوص لا يصح تفسيره إلا بالنسبة واللا يكون حاسمة متضمنة على تطبيق القانون، كما أن هذه المادة تطوعي على أساس محل الأفراد بالعلم في القاعدة القانونية فكيف للمواطن أن يهدم ما يعتبر جريمة وما لا يعتبر جريمة في ظل عدم وضوح النص الجرمي، بالإضافة إلى ذلك فإن أي قيود على حرية التعبير لا يمكن أن تكون واسعة وهذه المصطلحات كأحد هذه القيود غير واضح عامة لآلاف مدني بعدد من مع التعيين العام رقم ٣٠

1 (7 4) 524

تتطوّر هذه المادة على تقييد نحو حيوز الحرية الرأى والتعبير بما يخالفه المذهب (١٩) من العهد الدولي لحقوق الإنسان والسياسية والتعلق العلم رقم (٢٢) حيث إن مستطاع المقدمات اللادى. وأصح وغير معدد. فلا يصحرب الى الرجاء الى يمين و، لهم والى دى. يكون ح. ساد عيود بمروسة علم حرية الرأى والتعبير بحسب التعليق العام (٣١) كذلك فإن مستطاع الإساءة هو الآخر لهم معدد. هب بتعاضى مع مبدأ الشريعة حتى لا يفرأ ما لمظم بالأسادة القانونية

(१५) अथवा

تفرض هذه المادة تجريد غير منبذة على حرية الرأي والتعبير ولا تصور من العلم والقدر الموجه للشخصيات العامة وغيرها من الشخصيات تصب التعطيل العام مع ٢٠٠٠ من غير يجب كما يشير عليه بتعبيره خاصة لا يجرى لتثريب الرض عقوبات حتى وإن كانت الشخصيات العامة مستفيدة هي أيضا من مخازن معرفت وخاصة الرافعة لكل من جميع شخصيات خاصة من قبل هي تمارس إحدى الصلطات السياسية مثل رؤساء الدول والحكومات تضع مشكل مشروع للمنفذ والمعارضة السياسية في المجلس فإن العلم والقدر الموجه للشخصيات العادية، لا يجب أن يكون معن تجريم جرمي، بل يجب أن يضع نصب التعطيل العام وذلك، خلاف نوعه خاصة لديه رخصته كذا هذه المادة يجب اصلاح عام، فصلاص لا يصبغ بكون من جرمي هو صدور عليه لأمره بما يتعارض مع مبدأ الحرية وكل الأثر إلى العلم بالافادة القبلية

1474) 325

يعتبر هذه المادة من مصطلحات عام ومصطلحات تعدد التخصصات، وهو مصطلح لا يصبح بطور بحد ذاته مصطلحاً عند استخدامه في أحد الأقسام، بل إنه مادة ما يمكن الاستفادة منها في هذا المصطلح بالتعدد. ثم امتداده من قبل المؤلفات الموسومة في فلسفي لتتبع صورة الفرض والتفسير والأعمال على طبيعة سياسة

1674-1675

تتكون هذه الآلات من صندوق حديد وغطاء من الخشب والبصريات من الخشب المطلي بالزيت. وتحتوي على عدسة من الزجاج المطلي بالزيت. وتحتوي على عدسة من الزجاج المطلي بالزيت. وتحتوي على عدسة من الزجاج المطلي بالزيت.

14 15 16 17 18 19 20 21 22 23 24 25 26 27 28 29 30 31 32 33 34 35 36 37 38 39 40 41 42 43 44 45 46 47 48 49 50 51 52 53 54 55 56 57 58 59 60 61 62 63 64 65 66 67 68 69 70 71 72 73 74 75 76 77 78 79 80 81 82 83 84 85 86 87 88 89 90 91 92 93 94 95 96 97 98 99 100 101 102 103 104 105 106 107 108 109 110 111 112 113 114 115 116 117 118 119 120 121 122 123 124 125 126 127 128 129 130 131 132 133 134 135 136 137 138 139 140 141 142 143 144 145 146 147 148 149 150 151 152 153 154 155 156 157 158 159 160 161 162 163 164 165 166 167 168 169 170 171 172 173 174 175 176 177 178 179 180 181 182 183 184 185 186 187 188 189 190 191 192 193 194 195 196 197 198 199 200 201 202 203 204 205 206 207 208 209 210 211 212 213 214 215 216 217 218 219 220 221 222 223 224 225 226 227 228 229 230 231 232 233 234 235 236 237 238 239 240 241 242 243 244 245 246 247 248 249 250 251 252 253 254 255 256 257 258 259 260 261 262 263 264 265 266 267 268 269 270 271 272 273 274 275 276 277 278 279 280 281 282 283 284 285 286 287 288 289 290 291 292 293 294 295 296 297 298 299 300 301 302 303 304 305 306 307 308 309 310 311 312 313 314 315 316 317 318 319 320 321 322 323 324 325 326 327 328 329 330 331 332 333 334 335 336 337 338 339 340 341 342 343 344 345 346 347 348 349 350 351 352 353 354 355 356 357 358 359 360 361 362 363 364 365 366 367 368 369 370 371 372 373 374 375 376 377 378 379 380 381 382 383 384 385 386 387 388 389 390 391 392 393 394 395 396 397 398 399 400 401 402 403 404 405 406 407 408 409 410 411 412 413 414 415 416 417 418 419 420 421 422 423 424 425 426 427 428 429 430 431 432 433 434 435 436 437 438 439 440 441 442 443 444 445 446 447 448 449 450 451 452 453 454 455 456 457 458 459 460 461 462 463 464 465 466 467 468 469 470 471 472 473 474 475 476 477 478 479 480 481 482 483 484 485 486 487 488 489 490 491 492 493 494 495 496 497 498 499 500 501 502 503 504 505 506 507 508 509 510 511 512 513 514 515 516 517 518 519 520 521 522 523 524 525 526 527 528 529 530 531 532 533 534 535 536 537 538 539 540 541 542 543 544 545 546 547 548 549 550 551 552 553 554 555 556 557 558 559 560 561 562 563 564 565 566 567 568 569 570 571 572 573 574 575 576 577 578 579 580 581 582 583 584 585 586 587 588 589 590 591 592 593 594 595 596 597 598 599 600 601 602 603 604 605 606 607 608 609 610 611 612 613 614 615 616 617 618 619 620 621 622 623 624 625 626 627 628 629 630 631 632 633 634 635 636 637 638 639 640 641 642 643 644 645 646 647 648 649 650 651 652 653 654 655 656 657 658 659 660 661 662 663 664 665 666 667 668 669 670 671 672 673 674 675 676 677 678 679 680 681 682 683 684 685 686 687 688 689 690 691 692 693 694 695 696 697 698 699 700 701 702 703 704 705 706 707 708 709 710 711 712 713 714 715 716 717 718 719 720 721 722 723 724 725 726 727 728 729 730 731 732 733 734 735 736 737 738 739 740 741 742 743 744 745 746 747 748 749 750 751 752 753 754 755 756 757 758 759 760 761 762 763 764 765 766 767 768 769 770 771 772 773 774 775 776 777 778 779 780 781 782 783 784 785 786 787 788 789 790 791 792 793 794 795 796 797 798 799 800 801 802 803 804 805 806 807 808 809 810 811 812 813 814 815 816 817 818 819 820 821 822 823 824 825 826 827 828 829 830 831 832 833 834 835 836 837 838 839 840 841 842 843 844 845 846 847 848 849 850 851 852 853 854 855 856 857 858 859 860 861 862 863 864 865 866 867 868 869 870 871 872 873 874 875 876 877 878 879 880 881 882 883 884 885 886 887 888 889 890 891 892 893 894 895 896 897 898 899 900 901 902 903 904 905 906 907 908 909 910 911 912 913 914 915 916 917 918 919 920 921 922 923 924 925 926 927 928 929 930 931 932 933 934 935 936 937 938 939 940 941 942 943 944 945 946 947 948 949 950 951 952 953 954 955 956 957 958 959 960 961 962 963 964 965 966 967 968 969 970 971 972 973 974 975 976 977 978 979 980 981 982 983 984 985 986 987 988 989 990 991 992 993 994 995 996 997 998 999 1000 1001 1002 1003 1004 1005 1006 1007 1008 1009 1010 1011 1012 1013 1014 1015 1016 1017 1018 1019 1020 1021 1022 1023 1024 1025 1026 1027 1028 1029 1030 1031 1032 1033 1034 1035 1036 1037 1038 1039 1040 1041 1042 1043 1044 1045 1046 1

سلا هذه جاتده هدي حايه المير حقيقي والحق في نوسو الر بعنونه
 كيم مشو الاخر اولت الجرائده غير مهموم الا اذا اوتكيت يامم جمع النشم الصنادي
 من بعخته مود شامو بعنونه اصايته الر بعنونه مصمونه في مير الر موال
 بعنونه بها وهو مصمونه عاد والحقاي 2 بعنونه يكون مصمونه ربا اعنونه
 بعنونه وحمل الاقراد في بعنونه ماقاعدة العنونه

• (• • •) 2004

تتوسع هذه المادة بشكل كبير مع مرور الزمن نظراً لعدم التفتيش على الحرمان الانتخابية
من جانب المحكمة الإدارية. حال عدم أي معارضة عدم السيرة من جانب
المختص على المستوى العمومي بسبب المادة (٩١ ٧٥) من قانون الإحصاءات
الجماعية رقم ٢٠٠٦ لسنة ٢٠٠٦.

في حبيب المواقف الإلكترونية ،

1. (b) (5) ACP

مجلس هذه المادة، حيث توافق اللجنة على أن هذه المصطفى مصطلحاً واضحاً بما فيه
مناقشة "تسمية" الآخر، من حيث أنها تعني الحق في الحياة، والحق في المعيشة والحق في
الحصول على المعلومات، والتي لا يمكنها العامة ويتناقض مع المعايير الدولية
التي تعتبر استخدام الإنترنت من أساسيات حقوق الإنسان، وهذا أساساً لتحقيق
اتساعية المتداولة ٢٠٣٠، والتي يجب أن تمنح للمدعو أو تعطيل وعرقلة الوصول إلى
متر المعلومات والمجيب والنسوية المتعددة لضعفات الإنترنت، إجراء مدان (قرار
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول تعزيز وحماية حقوق الإنسان على
شبكة الإنترنت رقم A/HRC/32/L.20 بتاريخ ٢٠١٦/٠٦/٢٧) كما استخدمت

المادة (٥٤) :

تتجلى هذه المادة على صعيديين: استغلال التقني والتدخل في شباعته. هي خلال الزامه المعكوه بالمبادرة لوسائل تكنولوجية للمؤلف واسطة المبدل في جميع حرمه وفي جميع حكم الادله. و يكون لها سلطة تقديرية في هذا المجال. وذات هذا الامر يمسح على مسألة صلاحية المحكمة بالحكم بحرية اوتوه الالكتروني فانهما في هذا الامر، يصح ان يعمد معتمده هذه مديرية لا يشمل جميع الجرائم

المادة (٥٨) :

تمنع هذه المادة صلاحية لوزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تعيين موظف من ذوي المهنوا بصفة تصدق المصافي في حدود مساهمة بصفة وسيطه لانه لا يمكن ان يكون له هذا الحق في حدود مساهمة بصفة فصل عن ذلك فإن صفة الصبب المصافي لا تمنح الايمان وليس بقرار ادلوي

المادة (٣) :

توسيع هذه المادة على نوع من صبيوق وبعد بشاره في عدد الاختصاص والحدود. يمنع صفة الصبب المصافي لومعات متخصصة في الجرائم الالكترونية بصفه غير مساهمة في الامهارة المساهمة في امور اخرى بغير من حدسه مساهمة بتصاريف الصلاحيات والمسؤوليات، مما يؤثر في النتيجة على العموق والبريد العامة كما ان الفقرة الثانية منها حير لارمة لأن تنظيم اختصاصات وصلاحيات ومسؤوليات النيابة العامة والمحكم النظامية في التحقيق والمظفر والفصل في الدعاوى الجزائية. قد تم تنظيمها بموجب القوانين النافذة للنشر القضائي وبخاصة قانون الاجراءات الجزائية

في المظلمات

بالاستناد الى الملاحظات المذكورة اعلاه والتي طالت جل مضمون القرار بتقنين وتويرا وحمية بحقوق المواطنين وحريتهم الأساسية وتقييدا لانتراكمات دوله تقنين الموانيه فاقب نوك ان القرار ضامون رقم (١٦) لسنة ٢٠١٧ بشأن الجرائم

الالكترونية لا يمكن ان يمتد صريح صمم بكافحه حرامم الالكترونية مع تاييد على انه أي تشريع اخر لكافضة الجرائم الالكترونية يجب أن يأخذ بعين الملاحظات المذكورة مساهمة بصفة الاساس مع روعة الاستقلال والتداعية. الدولة لحقوق الانسان والمشاركة الاقتصادية في عداوة وصداقة احكامه الهبة المبتدلة لحقوق الانسان دون ان يطالم.

مادة الصحفيين الفلسطينيين.

مؤسسة الحق

شبكة المظلمات الاعلامية

مجلس حقوق الانسان

لمركز الفلسطيني للتنمية وحريات الاعلامية محمدي

مركز المراهة للإرشاد القانوني والاجتماعي

الاتلاف من اجل المرأة والمساواة، اصابه

مركز تطوير الاعلام في جامعة بيرزيت

المركز الفلسطيني لاستغلال خصاصة والمصاه مصاواة-

مبتدئ مساهمة المصاه ضد المراهة

مصدر: مركز الفلسطيني للبريد والبريد الاعلامية (مصدر)

وسائل الإعلام تحتاج إلى تكثيف الجهود لحماية الحقوق الرقمية

يقول يوم ناكريشليمسندر الكاسير^١، كاتار بريس، رئيس كلية لوسائل الإعلام أن تقدم تقريراً عن كيفية تغير العالم الرقمي تجسّد كل ما يحتاج الصحفيون أيضاً إلى الوقوف على أحد الحقوق الرقمية بكل ما يملك حتى الانخراط في ممتلكات وبلدك بحملات وبشباب لوقف المزيد من الاختصاصات في حرية الإنترنت. ومعها، حقوق الإنسان الأساسية لديها.

إن رقعة كل شيء يتم تصالّات هائلة حول كمية مواصفة حماية حقوق الإنسان لحقوق التي نحن حرية التعبير عبر الإنترنت والحصول على المعلومات والحرية في الخصوصية

كيف يمكننا ضمان عدم حظر حرية التعبير من قبل أولئك الذين يسيطرون في الوصول إلى الإنترنت والعملاء، وأن الحواجز لا تحدّد كل ما نراه ونسمعه وإن لا يصبح هدفاً للعداوة السياسية التي تشتمل عن طريق السير (البرمجيات البرامج) على وسائل الإعلام الاجتماعية؟

كيف يمكننا أن نحصل على عدم سوء فهم في مواجهة لا ذات حدود من حرية التعبير وأن شبكة الإنترنت لا نهيم عليها ممّن الشركات المملوكة التي تشمل بياناتنا الشخصية ونفهم مقبلاً في مصيرنا؟

الإحصاءات على هذه الأسئلة سوف نحدد في المستقبل كمية التواضع مع الآخرين

كيف نستفيد المعلومات وعن كمية التعبير عن أنفسنا وبدون حقوق رقمية قوية يبدو المستقبل قاتماً

وسائل الإعلام يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في حماية هذه الحقوق

ساموئي مدير الدفاع عن المساواة الرقمية في مؤسسة الويب العالمية وهي منظمة دولية للدفاع عن الحريات والدعم لها على الإنترنت. نحن، لا ينبغي أن يقتصر دور وسائل الإعلام على إعلام الناس بالرقعة بل ينبغي أيضاً أن يطلعوا على آثار هذه التطورات. وإنه ينبغي الاهتمام وإن يفتنوا الانتباه إلى كمية تأثيرهم على حياتنا ومواقفنا المدنية والسياسية. فضلاً عن الواقع الاجتماعي والاقتصادي

وقال تاجيرا ساموئي.

وجود وسائل الإعلام يعتمد على الحقوق الرقمية

هذا ساموئي في محاضرة وسائل الإعلام شكل كبير على الاتصالات الرقمية للوصول إلى جمهورها (بعد كل شيء، هذه هي الطريقة التي يخلق معظمها خلال) بعد أن تكون الحقوق الرقمية موضوعاً مهماً للصحفيين



ومن أجل الإبلاغ بمخالفته عن الحقوق الرقمية يتمتع على الصحفيين أيضاً بـ «محرر» متى يتم تقييد هذه الحقوق

في ما يلي الثاني من أدوات التكنولوجيا التي ستساعد على إثبات حقوق الانتهاكات:

ويندوز <https://play.google.com/store/apps/details?id=org.open Observatoryooniprobe&hl=en>

والترينجك لديها على هذا كمبيوتر على الهاتف ذكي يجب سرعة، ومكانه الوصول من مواقع ومعدات الرقابة المتنقلة ويستخدم هذه المعلومات لتحليل ما إذا كان هناك شبكة أو قناة موزعة بنوع غير عادية من بطارية يمكن أن تكون مصحوة بالمخاطر في بعض البلدان باستخدام أوبيرويو

قد يؤدي إلى الملاحقة الجنائية والمخاطر، في حين المصنوع

يتمتع بـ طنب <https://atlas.ripe.net> يمكن استخدامه في الإنترنت مراد من خلال رسم خريطة الشبكات الرقمية على الشبكة وهو يقوم بذلك من خلال تحليل المعلومات التي ترسلها تحقيقات الإنترنت، والتي يتم تبينها من قبل المستخدمين المتواجدين في اتصال الإنترنت الخاصة بهم، فضلاً عن المساعدة في قياس صحة الإنترنت بشكل عام يسمم الصحفيون الذين يعانون من مشاكلات محصنة لمعرفة المزيد عن إمكانية الوصول إلى شبكتهم الخاصة

وكما عرفنا المزيد من الناس عن حقوقهم الرقمية وسوا ذلك التي تقيدهم كما كان من الصعب على السلطات إساءة معاملتهم

الحقوق الرقمية والخصوصية والأمن

كيفية تربط الحقوق الرقمية والخصوصية والأمن وقصص الممثل بين المعارف الأهمية الوطنية والمثل في الخصوصية

حماية المصادر والاتصالات خمسة مبادئ أساسية رقمية للصحفيين يعتمد الصحفيون على الاتصالات لأجراء البحوث وعمل التقارير أو التغطيات الصحفية ولكن هذه المصادر يمكن أن تكون عرضة للاعتداء من أدبيه وهذا يعيق

للصحفيين وتوسل الإعلام الاستقلالية خمس مبادئ لحماية الاتصالات في العصر الرقمي

1 حماية نفسك وملاكك ومصادر معلومات والأشخاص الذين تتعامل معهم و المعلومات والوثائق الورقية

2 عدم فتح أي رسالة أو رابط في جهاز غير معروفه خصوصاً وتأكد من كل حرف من الأحرف خاصة قبل النظر على الروابط في رسائل البريد الإلكتروني - أنها يمكن أن تكون خبيثة

على الرغم من أن العديد من الصحفيين يشعرون بالقلق إزاء مراقبة الدولة فإن أكثر تهديد غير الإنترنت، كما يقول روبالد، رسائل البريد الإلكتروني لتسديده على أمل ربط كلمة مرور الشخص أو معلومات شخصية أخرى، رسائل البريد الإلكتروني يمكن أن يكون مصدر معلومات خاصة من مصادر للسلطات رابط وعالماً ما يبدو الطلب أن تكون مشروعة

قد تكون رسالة على غرار «أنت كنت مثيرة أو بحث أو خبر يهتم بتغطية مواضيع حقوق الإنسان وهذا معلومات تهديد أو مقال قد تحده مثيرة للأشخاص الموضوعات، أو أنه من المفترض أن تأتي من بنك الشخص قائلًا أنه كان هناك نشاط غير عادي في حسابهم، ثم يطلبهم الربط إلى موقع ويب مزيف أو صفحة تطلب منهم لتسليم الدخول كلمة مرورهم أو الكشف عن معلومات شخصية أخرى يمكن للرقابة من خلالها الوصول - وسرقة - بسحب البيانات و معلومات المخررة هناك

3 فكر في كمية وأين تعرض تفاصيل جهات الاتصال الخاصة بك بحيث لا تضع جهات الاتصال الخاصة بك في خطر

ويشير على الصحفيين والمخاض عن حقوق الإنسان أن يكررو بعدة في الدوافع إذا ما فعل الآخرون حسابات بريدهم الإلكتروني أو هواتفهم كما يقول روبالد لأن هذا هو المكان الذي يقومون عادة بحفظ تفاصيل جهات الاتصال الخاصة بهم

•E

معالجات الفجوة الرقمية - حق من الحقوق الرقمية

يعتمد البنية التحتية للمعلومات على معالجة التنمية المستمرة للتقنيات مثل الهواتف وزيارات الإنترنت العريض والهدف الرقمية والمجموعة والتفزيون السموت والـ التلفزيوني والاذاعي الرقمي كـ IPTV بعدة OTT وخدمة المجانية والكثير المجري. والاتصال الاسطثنائية وحلول الاتصال البصريه fiber optics وبكاد يوجد النجعة وجود الاسماء مساحة في تقديم في محميات بحوسبة والتطبيقات والتقنيات الشبكات

ونكن بنية العبة عنية بنموذج عام به وبعدها بها حوزة معمة التطبيعية والشبكات والعلاقات ودارة البيانات والمعلومات وهناك المعلومات في حد ذاتها بعض النظر عن العرض منها او شكلها مثل قوعد البيانات العلمية او التجارية وسجلات الصوت والصورة ورشيع المكتبات او وسائل اخرى وهناك ايضا العوابة والاعراف وواجهات الواجهات Interfaces عبر بوابات في سكراتش بين الشبكات وتضمن الخصوصية والأمان للمعلومات التي تنقل عبر الشبكات وضمن ذلك كله الاساس الذي يعمل على تكامل المعلومات الاساس منها وبنية التطبيقات والخدمات والتشريب العمومي بتدقيق صممت البنية المعلوماتية

يمكن ان تساعد عنية محوابة في بعض الخدمات الصحية من خلال علاج عن بعد telemedicine دسده لاضاءة في تقديم خدمة بامكانات مدمجة قد للشاور ولها بعض التطبيقات الصحية هناك تظهر جهاز حاسوب ورمط لاسلكي يمكن تقديم قواعد بيانات معنية والاختصار المباشر من جهاز مختبري. واد بوء شبكات اتصالات بصرية fiber optic كاس خدمات صحية البصرية يمكن ان تشمل المعنى قرشي عن بعد وخدمات كخدمة تعتبر عبة ذات قيمة عالية لاطباء لمناطق النائية كما يمكن ان تساعد البنية المعلوماتية في عمل لمصاب اكثر كفاءة وتجديد مساحة مواد جديدة وتقديم خدمات افضل. وتحت مظلة جديدة واسواق متنوعة. وازدياد التجارة الالكترونية والتجارة الخارجية وتسهيل امياد المعلومات وعلى الصعيد السياسي يمكن استخدام البنية المعلوماتية لتتروم المشاركة الديمقراطية للمواطنين من خلال خلق مؤتمرات الكترونية لتتشارك الحرة والتشاعرية

انترنت الأشياء

Internet of Things IoT

في عالمنا هذا، العديد من الناس يدركون ان العالم في عصر الحوسبة، الحواسيب المكتبية والشبكات كانت هذه الموجة التي استمرت في اوجها مدة ٢٥ سنة تقريبا هي طابع ذلك العصر حيث وصلنا الى مستوى ان يكون هناك جهاز على كل مكتب و في كل منزل و مع هذه المتابعة، هناك شيئا لم نحس به هو البعد Mobility حيث ان كل شيء لا يوجد في مكانه بل يتنقل في كل مكان في كل وقت و مع ذلك الوقت وحتى اللحظة ونحن نعمل في حوزة ما يستطيع القيام به ما تفوق لذلك التي يقوم بها حاسبه مكتبي صمم بنوع على مكانها قبل ١٠ سنوات. هذا لا شك فيه انما سنعيش في عصر الاجهزة المتحركة لعدة سنوات قادمة. ولكن هناك موجة صاعدة قادمة و بدأت تصلنا بمضي من خلالها من سببنا قادمة نحن نرى وقتنا هذا ما يات بفكر عصر انترنت الأشياء Internet Of Things او ما يعرف اختصارا بـ IoT

انترنت الأشياء مصطلح يور حديثا ويقصد به جعل العديد من الاترنت الذي يبيع القامهم بين الاجهزة اترنطة مع بعضها (عبر بروتوكول الإنترنت) وتعمل هذه الاجهزة والافوت والمستشعرات والحساسات وأبوات الدكاء الاصطناعي تحتها جهازا. ويحضر هذا المصطلح مفهوم الميديا وهو هو عمل الاسداس مع المواسيب والهواتف الذكية عبر شبكة عالمية واحدة ومن خلال بروتوكول الإنترنت التقليدي المعروف وما يميز انترنت الأشياء أنها تتيح للإرسال المتصل من امكن في سحضر بتصبح المعك في لا بد من ذلك الحاجة الى إيجاد مكان محدد للتعامل مع جهاز معين

تعريف انترنت الأشياء

ويعرف الاتحاد الدولي للاتصالات بـ ITU-T الأشياء بأنه بنية بنية عينية لتتبع المعلومات يمكن عن تقديم الخدمات المتقدمة عن طريق الربط (إلإدي

بعض الأرقام عن إنترنت الأشياء

تحدث عن موجة صحوة منطلقة من شيء حواري، تديراً لتفويض بالاثبات لتجسي
أداءه و آخرى تتجهى بطريقة شاملة مع بالكمال و تلك ما هي الارقام الحالية و
المؤقتة لتعلم اميرت الأديبة و ما هي الضرر لفتاة المصمم و المولي في هذا
الجال. سأذكر لكم مع بعض الاحصائيات المؤثرة للاهتمام

- بحلول ٢٠٢٠ سيكون حجم سوق إنترنت الأشياء أكبر من سوق الهواتف المحمولة، والجهاز الحاسب والأجهزة اللوحية مجتمعين بهذا الحجم الصمغي؛ حيث ستصل عدد أجهزة إنترنت الأشياء إلى ٢٥ مليار جهاز متصل بالإنترنت. يتوقع أن تصل إيرادات سوق إنترنت الأشياء إلى أكثر من ٦٠٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، عصر البيانات الضخمة Big Data سيخلق مستويات جديدة حيث يتولد الأجهزة في عالم إنترنت الأشياء بحلول ٢٠٢٠ ما يزيد عن ١٠ ألف كسباً بايت من البيانات، ما حجم ضخامة عدد الأرقام ١٠ ألف كسباً بايت = ١٠ تريليون ميجابايت = في مساحة من نصفي سبيل كل نظام الذي يطوره أكثر عرضة وبعودة عالية من عصر سيبدأ أهم التي يومه عدد ١
- الاستثمار في الشركات الناشئة في مجال إنترنت الأشياء تضاعف ١٠ مرات خلال الـ ٥ سنوات الماضية أتمتة المنازل وأنظمة المنازل الذكية سيكون أكبر سوق لإنترنت الأشياء في قطاع المستهلكين بنهاية ٢٠٢٠ بينما يستكمل أنظمة البنية التحتية أهم المشاريع الحكومية نقل المركبات وقطاع الأعمال أكثر انغماس على إنترنت الأشياء
- قطاع الأعمال سيستثمر ٢٥٠ مليار دولار في تطبيقات إنترنت الأشياء خلال الخمس سنوات القادمة ٩٠% منها سيذهب للاستثمار في الأنظمة والبرمجيات التي تشغل هذه الأجهزة
- كيف ستلهم كافة القطاعات في إنترنت الأشياء في القطاع الصناعي أكبر استثمار وأهمهم في تعميق التقنيات الصاعدة

المعنى من الأسيا منسكح كنوعه معروف، والاصلا "الحاية منسكح"
القابلة للتشديد اليه، ويوضح هذا التعريف الاصاحي الذي وصفه الاتحاد وشركه
في ١٠ يونيو ٢٠١٢ رؤية مبهمة وتعلل بتلاقى مصلحة نحو إجراء المزيد من التخطيات
والإحداث على إقترت الاشياء. والغني المهم هو أن الاتحاد يشير الى أن انتموه
الايدي هي فيه اذ كنوعه معروف، هذا كنوعه معصية

يوجد طر وسه كارت لا شبه لها كرسيا يوجد من اليا بعد سمعون
 الاحيد التي يمكن يكون طء من بر الاسماء حضرت كبر ط وبه
 الخبراء وبهمن النظر عن الطء الدقيق فهو عدد كبير وعلى سبيل المثال فطء
 سبيلهم مجموعة يسجلونوا فطءا في طءا لاسم سبيلهم طء
 عشرات الفيات من الاحجرة بالاسم من طءول طء ٢٠٢ وسجل هذه الاسماء
 الاجهزة لثقتة وعدادت مولف السيارات. واجهرة التيرمينست واجهرة رصد
 الدودة الدموية والإطارات والحدوق والسيارات وروفع المعالط المعازية الكبيرة
 الخ في ماخصار كل شيء يمكن ان يكون موصولا

ما هي الأشياء

يُعدّ بالأساء، من جهة واحدة + نحو: حبس برفعة غير الآسراء
من حلائل الصافي عموماً استرمت [19]، مع مثل التيسار والتفكر وبطانات موكل
(والأدوات ثلوثية، المتضمنة كالثلاجة والصلابة وجودة التآزر ومدخل الصناعات
ومجهود الطبيعة، معنوية صاعدة معاً)، من الأساء، الآخر كمنسج
لمساحات انتعومة على زهوب حلاوت التصارية.

[illegible]

سيناريوهات في عالم إنترنت الأشياء

إذا كانت الأرقام المبدئية محزنة ولكنها تم توصل اليه كيف سيكون حياتنا اليومية في هذا العالم. فإليك هذه السيناريوهات المصورة من مستقبل «إنترنت الأشياء»

١. ستعيش ساعة معصمتك الذكية في الصباح بمسافات تفيدك خلال يومك وتراقب جسمك ونومك. بأمر ذات مدروسة في معصمتك وفق برنامج معد خاصا قد يقيظك في الوقت الصحيح دون صداع أو تعب. وتعلم الساعة إشارة تسبح اليها ليعمل. وهو أنكما تك من أحد حتى ساحي. ثمطي ساعةك المصادة للماء شارة للأمانة كي تصنع الثاني

٢. تخبرك الساعة بدرجة حرارة كل صمم من أصناف الطعام على حدة وما إذا كان هناك طعام أو شئك أن يكون خارج مدة الصلاحية

٣. سيعطى مصداقك و... سياتي بالسيارة من دون الحاجة ليدرك من تخبرك كم من الوقت استغرقتها وهل قدمت بتغطية جميع أنحاء تفك و تلمسه بطريقة سليمة أم لا؟

٤. تلمس حاسمتك و تستعد للخروج من المنزل وتكف تفع للسلطات أمام المرات الذكية التي تملكك على حال الطقس و آخر الاحياء و معلومات عن حال الطريق. قد يمتد وقولك لمقاتل إذا قررت قراءة ملخص الأخبار أو متابعة ترميمات من تلتهم على نور

٥. يظهر لك غمض بدرجة حرارة صمك ويصنع جهاز كيف الهو = لمعيت درجة الحرارة = ناسية وفل برنامج معد يساعد في توفير الكهرباء

٦. يملكك في الوقت نفسه إشعار على الهاتف يظهر لك بأن تحركك الآن لأنه تلقى بيانات من كاميرات مراقبة الطرق يوقظ حادث سير أدى لاصطدام السيارات وإرشاد المرور

٧. تصرخ من المنزل فتطلق الأجهزة عبر المستعمدة توفيرا للطاقة

٨. في الطريق لمهند تفع عند مقهى إنترنتي فهو لك المفضلة و تطلب من البائع تمثله في كوب «الذكى» وذلك يظهر لك الكوب بأن ما سكب البائع لك هو ضلأ فهو لك المفضلة!!!

٩. قبل مغادرتك المنزل عائداً للمدرج بعد يوم متعب وسار. تقوم بتشغيل المكيف في غرفة واحدة من خلال تطبيق جهاز التحكم المرتبط بالإنترنت في ممرات وانت في الطريق للمدرج تتوقف عند السوبر ماركت لشراء بعض الاحتياجات و لتفك لتستأنس معها إذا كان هناك ما يكفي من البيض في الثلاجة المنزل. سمع حبيب صر يصح الذي يدور وسط نافذة يصوت كم بيضة صدمية و فها إذا كان مصدرا بعيدا قريبا

١٠. أبعد عودتك للمدرج يعطيك جهاز «الأم الحنونة» فحص عن عائلتك متى عاد ولماذا من المدرسة. عن منهم قام بتغطية أسنانه هل تناولت والبلد الربيها في الوعد بل و تحصر لك كوب من القهوة أو الشاي يتناوله بعد الفيلة!

١١. بعد أن تلتاح قهلاً تقوم بإهداء التي شربت الرياضي المروءة بمحسبات لعم على تحليل أدامك الرياضي و تالفت الفنية و التنفسية بشكل تقبل و إرسالها لك عمر الطبيب الخاص بالتي شربت؟

١٢. أثناء ذلك تقوم ربة المنزل بإعداد طعام العشاء و تستخدم في ذلك الوعاء الإلكتروني المتصل بالإنترنت و الذي يشرح عنها وصحات و اصناف من الحاويات و يقوم بتحديد الكمية اللازمة لكل طبق ترغب بإعداده

١٣. في أثناء عودتك للمدرج من المادي يظهر لك هاتفك بأن حارة النمايات المنصلة بالإنترنت صمته و أنه يتمنى عليك إخراجها قبل الدخول للمدرج و قضاء الامسية مع عائلتك

١٤. تجلس مع عائلتك على مائدة العشاء وتتناول طبقك المفضل باستخدام الشوكة الذكية المتصلة بالإنترنت. والتي تتبع سمك و طريقة أكلك و تسعدك على الأكل بشكل لطا و بطريقة صحية

١٥. الآن وانت لتستد النوم تقوم من خلال هاتفك بإغلاق جميع الأبواب الخارجية لمرور بالفضال الإلكترونية المرتبطة بالإنترنت تسمح لك بتحديد الوقت للنوم و الفصح لروتوماتيكيا و تحديد في حال حاول أي شخص فتح الباب يباد

حاتمة

هو الصوري، يعني الأنترنت في شوية الأقسام، لازم لانس، فيه
وعقد اجتماعات للبحر، وورثي عمل وحوار، في قضية لتعميد سرعة واتحاد المتحرك
بعض الشركات الأتية، إذ أن نسبة الأتية ليست ظاهرة طارئة كما قد يفهم.
و مدعي، فتح بصريه كبر مقبله عازم نكر، عدهه حنة لاختلافه
الهار، حية مدعيه، ولكن بالنكبر، حد ما يحبه البتوتوب، حريه ده
بعض مستخدمون له؟

مصادر ومراجع

<http://misa.org/> 1
<https://smex.org/2/>
<https://www.ifex.org/digital-rights/ar>
<https://www.ifex.org/palestine/ar>
<http://www.ar-smex.org/>
www.epic.org
الصحف، ما كى عتبطي تنبيه، تحارب، الاملا، فيه مدور
<http://www.dw.com/en/what-are-digital-rights/a-3670329>
<https://freedomhouse.org/report/freedom-net/freedom-net-2016>
<http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=20368>
Wapy8bjG9K

التدريعات وعمل المجموعات للتعرف على الحقوق والرسمية - المواد 17، و18، الفصل 1، الاعلامي الرقسي

المادة 19

الحرية - 19 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 20

الحقوق التي شرعها الدستور والرسمية في الرقسي، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

الحقوق

المادة 21 - 21 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 22 - 22 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 23

المادة 24

المادة 25 - 25 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 26

المادة 27

المادة 28

المادة 29

المادة 30

المادة 31

المادة 32

المادة 33

المادة 34

المادة 35

المادة 36

المادة 37 - 37 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 38

المادة 39 - 39 - الحق في حرية التعبير والرسمية، بما فيها الرسمية للرسمية في الرقسي

المادة 40

المادة 41

المادة 42

ويشتمل على: ١- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم
 ٢- منهجية الاختبار و منهجية معلومة و غير معلومة

٣- أهداف الاختبار و منهجية الاختبار

الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف

الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف
الهدف	الهدف	الهدف	الهدف	الهدف

- ١- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم
- ٢- منهجية الاختبار و منهجية معلومة و غير معلومة
- ٣- أهداف الاختبار و منهجية الاختبار
- ٤- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم
- ٥- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم

- ١- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم
- ٢- منهجية الاختبار و منهجية معلومة و غير معلومة
- ٣- أهداف الاختبار و منهجية الاختبار
- ٤- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم
- ٥- التقييم على أساس أهداف الاختبار (التي يجب أن يوافقها المستطفي المختبر) الاختبار في عملية التقييم

